الفهرس

الملخص.....19

المقدمة 23

الباب التمهيدي
ماهية الجريمة الاقتصـــادية

تمهيد وتقسيم 33

الفصل الأول: مفهوم المسؤولية الجـزائية عن الجريمة الاقتصادية 35

المبحث الأول: تعريف المسؤولية الجزائية وتطورها التاريخي 36

المطلب الأول: تعريف المسؤولية الجزائية 36

الفرع الأول: الاستعمال العام 36

الفرع الثاني: المعنى اللغوي 37

الفرع الثالث: المعنى الفقهي 38

الفرع الرابع: تقدير التعريفات المختلفة للمسؤولية ووزنها 39

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمسؤولية الجزائية 40

الفرع الأول: المسؤولية الجزائية في العصور القديمة 40

الفرع الثاني: أثر الديانات السماوية على تطور المسؤولية الجزائية ..42

الفرع الثالث: المسؤولية الجزائية في فكر المدارس العقابية المختلفة 46

المبحث الثاني: صعوبة تحديد المسؤولية الجزائية في الجرائم الاقتصادية 52

المطلب الأول: طبيعة المصلحة المحمية في الجرائم الاقتصادية 53

المطلب الثاني: طبيعة المسؤولية الجزائية في الجرائم الاقتصادية.....55

الفصل الثاني: العناصر المؤثرة في تحديد ماهية الجريمة الاقتصادية.....61

المبحث الأول: أثر السياسات الاقتصادية المختلفة على مفهوم الجريمة الاقتصادية 62

Scanned by CamScanner

المطلب الأول: في الجريمة والاقتصاد والسياسة الاقتصادية 62
الفرع الأول: الجريمـة 62
الفرع الثاني: الاقتصـاد 64
المطلب الثاني: صعوبات تعريف الجريمة الاقتصادية 68
المبحث الثاني: أثر الأنظمة الاقتصادية المختلفة على مفهوم الجريمة الاقتصادية... 71
المطلب الأول: فكرة الجريمة الاقتصادية في النظام الحر (الرأسمالي) 71
الفرع الأول: العناصر الأساسية التي يقوم عليها النظام الحر 72
الفرع الثاني: ضوابط التجريم الاقتصادي في النظام الحر 72
المطلب الثاني: فكرة الجريمة الاقتصادية في النظام الموجه (الاشتراكي) . 75
الفرع الأول: العناصر الأساسية التي يقوم عليها النظام الموجه 75
الفرع الثاني: ضوابط التجريم الاقتصادي في النظام الموجه 77
المطلب الثالث: فكرة الجريمة الاقتصادية في النظام المختلط 78
الفرع الأول: العناصر الأساسية التي يقوم عليها النظام المختلط ...78
الفرع الثاني: سبب اختيار الدول للنظام المختلط 79
الفرع الثالث: ضوابط التجريم الاقتصادي في النظام المختلط 80
المطلب الرابع: السياسة الاقتصادية في النظام الإسلامي.....81
المبحث الثالث: تحليل مفهوم الجريمة الاقتصادية في التشريع والفقه والقضاء 85
المطلب الأول: الاتجـاه التشريعي.....85
الفرع الأول: تطور فكرة "الجريمة الاقتصادية" تشريعياً 85
الفرع الثاني: تعريف الجريمة الاقتصادية في التشريعات المعاصرة ..94
المطلب الثاني: الاتجاه الفقهي والاتجاه القضائي 97
الفرع الأول: التعريفات الفقهية المختلفة للجريمة الاقتصادية 98
الفرع الثاني: التعريفات القضائية المختلفة للجريمة الاقتصادية 99
المطلب الثالث: تحليل الباحث للاتجاهات المختلفة في تعريف الجريمة الاقتصادية 100

Scanned by CamScanner

الفرع الأول: مدى أهمية وجود "التعريف" للمفاهيم القانونية 100
الفرع الثاني: الضوابط التي يجب أن تراعى في تعريف الجريمة
الاقتصادية 102
الفرع الثالث: تعريف الباحث 105
الفصل الثالث: المناهج التشريعية في مواجهة الجريمة الاقتصادية 107
المبحث الأول: صيغ المنهج التقليدي في مواجهة الجريمة الاقتصادية 108
المطلب الأول: إدراج نصوص التجريم ضمن القوانين الاقتصادية 108
المطلب الثاني: الجمع بين قانون العقوبات والقوانين الخاصة 112
المطلب الثالث: إدراج الجرائم الاقتصادية ضمن قانون العقوبات 112
المبحث الثاني: المنهج المستحدث في مواجهة الجريمة الاقتصادية (إفراد قانون
خاص بالجرائم الاقتصادية) 116
المطلب الأول: تطبيقات القانون الخاص 116
المطلب الثاني: رأي الباحث في تقدير المناهج وتأييد المنهج المستحدث .124

الباب الأول
عناصر النموذج القانوني في الجريمة الاقتصادية

تمهيد وتقسيم 129
الفصل الأول: نطاق تطبيق الأحكام العامة للصلاحية الزمانية والإقليمية لنصوص التجريم على الجرائم الاقتصادية 133
المبحث الأول: مدى تطبيق القواعد العامة لسريان النص الجزائي من حيث
الزمان على الجرائم الاقتصادية 134
المطلب الأول: القواعد العامة لسريان نصوص قانون العقوبات زمانياً ..134
الفرع الأول: الأثر الفوري للنصوص الجزائية 135
الفرع الثاني: الأثر الرجعي للنصوص الجزائية 138

Scanned by CamScanner

المطلب الثاني: نطاق تطبيق ضوابط الصلاحية الزمانية لنصوص التجريم على الجريمة الاقتصادية 139
الفرع الأول: مؤدى تطبيق ضوابط الصلاحية الزمانية في التشريعات الاقتصادية ومبرراتها 139
الفرع الثاني: نطاق تطبيق ضوابط الصلاحية الزمانية في التشريع والفقه والقضاء 141
الفرع الثالث: تقدير الباحث لمبدأ الخروج عن ضوابط الصلاحية الزمانية في مجال التشريع الاقتصادي 152
المبحث الثاني: مدى تطبيق القواعد العامة لسريان النص الجزائي من حيث المكان على الجرائم الاقتصادية 155
المطلب الأول: سريان النص الجزائي من حيث المكان في الأحكام العامة 155
المطلب الثاني: سريان النص الجزائي من حيث المكان في الجرائم الاقتصادية 157
الفرع الأول: مدى سريان القواعد العامة على الجرائم الاقتصادية . 158
الفرع الثاني: نطاق امتداد القانون الوطني خارج الإقليم على الجرائم الاقتصادية 158
الفرع الثالث: نطاق اعتبار الجرائم الاقتصادية من الجرائم المخلة بأمن الدول 160
الفصل الثاني: طبيعة النموذج القانوني للركن المادي في الجرائم الاقتصادية 165
المبحث الأول: عناصر الركن المادي في الجرائم الاقتصادية 167
المطلب الأول: خصوصية النشاط المجرم في النموذج القانوني للجرائم الاقتصادية 167
الفرع الأول: النشاط الإيجابي المجرم في الجرائم الاقتصادية 168
الفرع الثاني: النشاط السلبي المجرم في الجرائم الاقتصادية 170

Scanned by CamScanner

الفرع الثالث: طبيعة النشاط المجرم في الجرائم الاقتصادية 171
المطلب الثاني: موضع النتيجة الجرمية في النموذج القانوني للجريمة الاقتصادية 173
الفرع الأول: جرائم الخطر وجرائم الضرر في التشريع الاقتصادي . 174
الفرع الثاني: تطبيقات جرائم الخطر في التشريعات الاقتصادية 175
المطلب الثالث: علاقة السببية 177
المبحث الثاني: موضع الشروع والاشتراك الجرمي في النموذج القانوني للجريمة الاقتصادية 178
المطلب الأول: النموذج القانوني للشروع في الجرائم الاقتصادية 178
الفرع الأول: نموذج الشروع في الجريمة طبقاً للقواعد العامة 179
الفرع الثاني: مبررات الخروج على القواعد العامة في الجرائم الاقتصادية 180
الفرع الثالث: انحسار مفهوم الشروع في النموذج القانوني للجريمة الاقتصادية 181
الفرع الرابع: موقف المناهج التشريعية المختلفة من العقاب على الشروع في الجرائم الاقتصادية 182
المطلب الثاني: النموذج القانوني للاشتراك الجرمي في الجرائم الاقتصادية .. 185
الفرع الأول: نموذج الاشتراك الجرمي طبقاً للقواعد العامة 186
الفرع الثاني: مدى تحقق الاشتراك الجرمي في صوره المألوفة في نموذج الجريمة الاقتصادية 190
المطلب الثالث: تقدير الباحث لموقف المشرع الأردني من موضوعي الشروع والاشتراك 193

Scanned by CamScanner

الباب الثاني
نطاق المسؤولية الجزائية عن الجرائم الاقتصادية

تمهيد وتقسيم 199

الفصل الأول: تأصيل الجدل حول موضع الإرادة بين النظرية العامة للجريمة والنظرية العامة للمسؤولية 203

المبحث الأول: الركن المعنوي جزء من النظرية العامة للجريمة 205

المطلب الأول: توزيع الجانب الذهني بين ركني الجريمة 206

الفرع الأول: النظرية التقليدية 206

الفرع الثاني: النظرية الغائية 208

المطلب الثاني: قصر الجانب الذهني على الركن المعنوي للجريمة 213

المبحث الثاني: الركن المعنوي جزء من النظرية العامة للمسؤولية 214

المطلب الأول: الإطار العام للنظرية 214

المطلب الثاني: وزن النظرية وتقييمها 215

الفصل الثاني: نطاق المسؤولية الجزائية عن الجرائم الاقتصادية في صورة القصد 219

المبحث الأول: عناصر القصد الجرمي وفقاً للأحكام العامة 220

المطلب الأول: العلم 220

المطلب الثاني: الإرادة 222

المبحث الثاني: مفترضات تقلص عناصر الركن المعنوي في صورته القصدية 223

المطلب الأول: مفترضات تقلص عناصر القصد العام في الركن المعنوي للجرائم الاقتصادية 223

الفرع الأول: مدى افتراض العلم في الجرائم الاقتصادية 224

الفرع الثاني: مدى افتراض الإرادة في الجرائم الاقتصادية 227

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للقصد الخاص في الركن المعنوي للجرائم الاقتصادية 230

الفرع الأول: القصد الخاص في الأحكام العامة 230

Scanned by CamScanner

الفرع الثاني: القصد الخاص في الجرائم الاقتصادية 231
الفرع الثالث: تطبيقات القصد الخاص في التشريع الاقتصادي الأردني.. 232
المبحث الثالث: التطبيقات التشريعية والقضائية لافتراض القصد في الجرائم الاقتصادية 236
المطلب الأول: الافتراض التشريعي للقصد 236
المطلب الثاني: الافتراض القضائي للقصد 240
الفصل الثالث: نطاق المسؤولية الجزائية عن الجرائم الاقتصادية في صورة الخطأ 247
المبحث الأول: الطبيعة القانونية للخطأ في الجرائم الاقتصادية 248
المطلب الأول: الطبيعة القانونية للخطأ وفقاً للأحكام العامة 248
المطلب الثاني: الطبيعة الخاصة للخطأ في الجرائم الاقتصادية 249
المبحث الثاني: مضمون المسؤولية الجزائية عن الجرائم الاقتصادية في صورة الخطأ 251
المطلب الأول: إقصاء الركن المعنوي في الجرائم الاقتصادية لصالح الركن المادي 251
الفرع الأول: فكرة إقصاء الركن المعنوي وماهيته (الجريمة المادية) . 252
الفرع الثاني: نماذج من إقصاء الركن المعنوي في التشريعات المقارنة .. 258
المطلب الثاني: موقف التشريعات الاقتصادية المقارنة من جرائم الخطأ بصورها المختلفة 262
الفرع الأول: موقف التشريع الفرنسي من صور الخطأ في الجرائم الاقتصادية 263
الفرع الثاني: موقف التشريع السوري من صور الخطأ في الجرائم الاقتصادية 264
الفرع الثالث: موقف التشريع المصري من صور الخطأ في الجرائم الاقتصادية 265

Scanned by CamScanner

الفرع الرابع: موقف التشريع والقضاء الأردنيين من صور الخطأ في الجرائم الاقتصادية 266
المبحث الثالث: تقييم ضآلة الركن المعنوي في الجرائم الاقتصادية 269
المطلب الأول: تقييم ضآلة الركن المعنوي طبقاً للقواعد العامة 269
الفرع الأول: خطورة ضآلة الركن المعنوي 269
الفرع الثاني: النتائج المترتبة على ضآلة الركن المعنوي 275
المطلب الثاني: تقييم ضآلة الركن المعنوي في الجرائم الاقتصادية 276
الفصل الرابع: مؤيدات السياسة العقابية في مواجهة تبعات المسؤولية عن الجريمة الاقتصادية 279
المبحث الأول: نطاق الاختصاص الاستثنائي للنيابة العامة في الجرائم الاقتصادية . 280
المطلب الأول: الحجز التحفظي وحظر التصرف بالمال 280
الفرع الأول: مفهوم الحجز التحفظي والأسباب الموجبة له 280
الفرع الثاني: الحجز التحفظي في التشريعات الاقتصادية في الأردن 281
الفرع الثالث: على من يتم إيقاع الحجز التحفظي وحظر التصرف بالمال 282
الفرع الرابع: النتائج المترتبة على الحجز التحفظي 283
الفرع الخامس: الطعن بهذا الإجراء 283
المطلب الثاني: المنع من السفر 284
المطلب الثالث: كف اليد عن العمل 285
المطلب الرابع: وقف الملاحقة (المصالحة في الجرائم الاقتصادية) 287
الفرع الأول: ماهية نظام المصالحة ومبرراته 287
الفرع الثاني: تطبيقات نظام المصالحة في التشريعات المقارنة 289
الفرع الثالث: أحكام المصالحة 290
الفرع الرابع: تقدير نظام المصالحة 296
المبحث الثاني: نطاق الاختصاص القضائي في الجرائم الاقتصادية 298
المطلب الأول: قواعد الاختصاص القضائي في التشريعات المقارنة 298

Scanned by CamScanner

المطلب الثاني: قواعد الاختصاص القضائي في التشريع الأردني 302
المطلب الثالث: تقديرنا لقواعد الاختصاص القضائي للجرائم
الاقتصادية في الأردن 304
الفرع الأول: القضاء الاقتصادي المتخصص نظام نفتقده في القضاء
الأردني 304
الفرع الثاني: تعليقنا على صلاحيات رئيس الوزراء في مجال الجرائم
الاقتصادية 305
المبحث الثالث: مظاهر تفريد العقاب في الجرائم الاقتصادية 308
المطلب الأول: تشديد العقـوبة 309
الفرع الأول: القيود التي ترد على حرية القاضي في تفريد العقوبة... 309
الفرع الثاني: التكرار الجرمي 310
المطلب الثاني: تخفيف العقـوبة 313
الفرع الأول: الأعذار المحلة من العقاب 313
الفرع الثاني: الأعذار المخففة 316
الفرع الثالث: رأينا في الموضوع 317

الباب الثالث
نطاق الإسناد في المسؤولية الجزائية عن الجـرائم الاقتصادية

تمهيد وتقسيم 323
الفصل الأول: مفهوم الإسناد ونطاقه في الجرائم الاقتصادية 325
المبحث الأول: مفهوم الإسناد وماهيته 326
المطلب الأول: مفهوم الإسناد وفقاً للأحكام العامة 326
المطلب الثاني: خصوصية الإسناد في الجرائم الاقتصادية 328
المبحث الثاني: المذاهب الفقهية في الإسناد 331

Scanned by CamScanner

المطلب الأول: المذهب النفسي في تحليل الإسناد 332
الفرع الأول: ماهية المذهب النفسي 332
الفرع الثاني: المعايير التي يقوم عليها المذهب النفسي 333
الفرع الثالث: تقدير المذهب النفسي وتقييمه 334
المطلب الثاني: المذهب القاعدي (المعياري) في تحليل الإسناد 335
الفرع الأول: الإطار العام للمذهب القاعدي أو المعياري 336
الفرع الثاني: عناصر الإسناد وفقاً للمذهب القاعدي أو المعياري ... 337
الفرع الثالث: مظاهر الإسناد وفقاً للمذهب القاعدي أو المعياري .. 338
الفرع الرابع: تقدير المذهب القاعدي وتقييمه 339
الفصل الثاني: إسناد المسؤولية الجزائية إلى الغير في الجرائم الاقتصادية 341
المبحث الأول: نطاق إسناد المسؤولية الجزائية إلى الغير في الجرائم الاقتصادية ... 344
المطلب الأول: مذاهب إسناد المسؤولية الجزائية إلى الغير في الجرائم الاقتصادية 344
الفرع الأول: المذهب الموضوعي المستند إلى طبيعة النشاط الاقتصادي ... 344
الفرع الثاني: المذهب الشخصي 349
الفرع الثالث: رأينا في الموضوع 356
المطلب الثاني: ضوابط إسناد المسؤولية الجزائية إلى الغير في الجرائم الاقتصادية 360
الفرع الأول: شروط إسناد المسؤولية الجزائية إلى الغير 360
الفرع الثاني: التخفيف من حدة المبدأ في إسناد المسؤولية الجزائية إلى الغير 363
المبحث الثاني: تطبيقات إسناد المسؤولية الجزائية إلى الغير في الجرائم الاقتصادية 369
المطلب الأول: تطبيقات إسناد المسؤولية الجزائية إلى الغير في التشريعات الاقتصادية 369

Scanned by CamScanner

المطلب الثاني: التطبيقات القضائية لإسناد المسؤولية الجزائية إلى الغير في الجرائم الاقتصادية 373

الفصل الثالث: إسناد المسؤولية الجزائية إلى الشخص المعنوي في الجرائم الاقتصادية 381

المبحث الأول: الاختلاف الفقهي حول فكرة المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية 384

المطلب الأول: مفترضات إنكار المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي (الاتجاه التقليدي) 385

المطلب الثاني: مفترضات إقرار المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي (الاتجاه الحديث) 390

المطلب الثالث: رأينا في الموضوع (تأييد المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي) 396

المبحث الثاني: طبيعة المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي عن الجرائم الاقتصادية 398

المطلب الأول: المسؤولية الجزائية المباشرة 398

المطلب الثاني: المسؤولية الجزائية غير المباشرة 400

المبحث الثالث: موقف التشريعات المختلفة من فكرة المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية 401

المطلب الأول: التشريعات التي أخذت بمسؤولية الشخص المعنوي كقاعدة عامة 402

المطلب الثاني: المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية في التشريع الفرنسي .. 410

المطلب الثالث: المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية في التشريع المصري... 415

الخاتمة 419

المراجع 437

Scanned by CamScanner